

تعقيب السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على
التساؤلات المفترضة للفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس
المستشارين بخصوص:

"التدابير المالية والاقتصادية لمواجهة الأزمة الناتجة عن جائحة
كورونا كوفيد-19 ببلادنا"

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون القرمون،

أوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين القرمين على تدخلاتهم القيمة وعلى تساؤلاتهم في إطار المناقشة بخصوص آثار الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا كوفيد-19 ببلادنا والتدابير المالية والاقتصادية المتخذة لمجابهتها.

إن ما يمكن أن نستخلصه من دروس بعد مرور شهرين على إعلان حالة الطوارئ وتطبيق الحجر الصحي، هو أن بلادنا استطاعت، بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك نصره الله، أن تقدم مثالا تمت الإشادة به عالميا، على مستوى الاستباقية في توقع المخاطر والعواقب الناجمة عن هذه الأزمة الصحية الكبرى، والسرعة والفاعلية في اتخاذ القرارات التي جنبت بلادنا الخسائر الكبيرة على المستوى البشري التي تكبدها حتى أكبر الدول وأكثرها تقدما. كما كان للتدابير المتخذة بتوجيهات سامية من جلالة في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية أثر إيجابي على مستوى إرساء الثقة، وتقوية صمود القطاعات والمقاولات المتضررة، والحفاظ على مناصب الشغل وعلى القدرة الشرائية للأسر التي فقدت مصدر رزقها نتيجة لهذه الأزمة.

وأود في إطار التفاعل مع تساؤلاتكم وتدخلاتكم القيمة أن أتطرق إلى أربعة محاور رئيسية:

أولاً : فيما يتعلق بشكايات بعض المواطنين العاملين بالقطاع غير المهيكل أود أن أوضح من جديد بأن المساعدات المالية التي يتم صرفها من صندوق تدبير جائحة كورونا، تستهدف أرباب الأسر الذي فقدوا مدخولهم نتيجة لتطبيق حالة الطوارئ الصحية، وقد تم استعمال بطائق الراميد فقط كقاعدة للمعلومات من أجل تيسير عملية استهداف الأسر المستحقة للمساعدات.

وبخصوص الشكايات التي عبر عنها مجموعة من المواطنين العاملين في القطاع غير المهيكل سواء الحاملين لبطاقة راميد أو غيرهم ، فكما سبق وأكدت ذلك في العرض الذي قدمته، فسيتم انطلاقاً من يوم الخميس 21 ماي، تخصيص ركن خاص على مستو [?] البوابة www.tadamoncovid.ma، من أجل تلقي هذه الشكايات، وسيتم البث فيها بشكل كامل بعد القيام بالتدقيق اللازم بين كل القطاعات الحكومية المعنية.

ثانياً: فيما يتعلق بقدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في وجه هذه الأزمة.

لابد أن أؤكد بهذا الخصوص أن أسس الاقتصاد الوطني عرفت خلال العقدين الأخيرين تغيرات بنيوية ساهمت في تقوية قدراته على امتصاص الصدمات وتعزيز صلابته في مواجهة الأزمات بفضل الإصلاحات الهيكلية والقطاعية التي أطلقتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

وقد حلت هذه الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، في وقت كان يسير فيه الاقتصاد الوطني بخط [?] ثابتة نحو توطيد أسسه الماكرو اقتصادية وإعادة خلق الهوامش في هذا المجال عبر تسريع تنزيل الإصلاحات الهيكلية.

ومما لا شك فيه، ستساهم تدابير الدعم التي تم اتخاذها لحد الآن في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية، بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة نصره الله، من تخفيف الضرر على القطاعات المتضررة ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وبالخصوص الذي فقدوا مصدر رزقهم خلال هذه الفترة.

لكن في المقابل ينبغي التأكيد بأن المغرب، على غرار جل الدول، قد تأثر بشكل كبير بتداعيات الأزمة الصحية على المستوى الاقتصادي والمالي كما يتضح من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية. فبناء على المعطيات المتوفرة للأشهر الأربعة الأولى من سنة 2020، تم تسجيل تراجع كبير للصادرات بـ -61,5% مقابل -37,6% بالنسبة للواردات، وتتجلى القطاعات التصديرية الأكثر تضررا في الأنشطة الصناعية المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية مثل قطاع السيارات الذي تراجعت صادراته بـ -96% في أبريل مقابل -86% في مارس، وصناعات الطيران (-81% في أبريل مقابل -52% في مارس)، والإلكترونيك (-93% في أبريل مقابل -51% في مارس)، والنسيج والألبسة (-86,5% في أبريل مقابل -40% في مارس)، في الوقت الذي تم تسجيل تطور إيجابي لصادرات الفوسفات ومشتقاته (+14% في أبريل).

بالإضافة إلى ذلك، انعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ أيضًا على تطور عائدات السياحة التي انخفضت بنسبة 60% برسم شهر أبريل، ليبلغ معدل الانخفاض على مدى الأشهر الأربعة الأولى لهذه السنة -15%. ووفق نفس المنحنى، تم تسجيل انخفاض ملحوظ في تحويلات المغاربة بالخارج خلال شهر أبريل بنسبة -30%، و-11% برسم الأشهر الأربعة من السنة الجارية.

كل هذه المؤشرات الاقتصادية تعكس بوضوح شدة تأثير الأزمة على مجموعة من القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وإجمالاً، من المتوقع أن يكلف شهران من الحجر الصحي، الاقتصاد المغربي 6 نقاط من نمو الناتج الداخلي الإجمالي برسم سنة 2020، أي ما يعني خسارة مليار درهم عن كل يوم من الحجر. وكانت الخسارة ستكون أكبر لو لم يتم تقديم الدعم المالي من طرف صندوق تدبير جائحة كورونا الذي تم إحداثه بتعليمات ملكية سامية.

وعلى مستوى المالية العمومية، من المنتظر أن يؤدي التراجع الاقتصادي، إلى نقص في مداخيل الخزينة، يناهز 500 مليون درهم في اليوم الواحد خلال فترة الحجر الصحي.

ثالثاً: فيما يتعلق بالإجراءات التي سيتم اتخاذها لإعادة النشاط الاقتصادي وتهيئ ظروف الإقلاع الاقتصادي في مرحلة ما بعد الأزمة.

أود التأكيد على أن الأزمة التي يعرفها العالم اليوم نتيجة لجائحة كوفيد-19 هي أزمة غير مسبوقة، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ستكون وخيمة على العالم بأسره. فالعالم بعد أزمة كوفيد-19 سيكون لا محالة مختلفاً عن العالم الذي نعرفه اليوم.

والمغرب، والحمد لله بفضل القيادة المتبصرة والحكيمة لجلالة الملك نصره الله، اتخذ بسرعة التدابير الاستعجالية اللازمة والضرورية لحماية مواطنيه، وأحدث صندوقاً خاصاً بتدبير هذه الجائحة.

ولمواجهة الآثار الأولية لهذه الأزمة غير المسبوقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كان تدخل الحكومة عن طريق لجنة اليقظة الاقتصادية سريعاً وفعالاً

في اتخاذ القرارات وتنفيذها، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص. وقد تم في هذا الإطار اتخاذ تدابير استعجالية لدعم المقاولات والأسر المتضررة عبر صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا.

وإلى جانب هذه التدابير على المدى القصير، انكبت اللجنة على إعداد خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد الوطني، والتي ستشكل لأمحالة رافعة مهمة ستمكن، في نفس الوقت، من مواكبة العودة التدريجية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني لممارسة نشاطها، وتوفير الظروف المواتية لانعاش اقتصادي واعد ومُدْمَج، بعد تجاوز مرحلة الأزمة.

وتبني هذه الخطة، التي يتم إعدادها وفق منهجية شاملة ومندمجة من خلال إشراك كافة الفاعلين المعنيين، على آليات أفقية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القطاعية في إطار خطط خاصة بكل قطاع.

وتتمثل أهم الرهانات في تثمين روح التضامن والتعبئة التي ميزت بلادنا خلال هذه الأزمة، والأخذ بعين الاعتبار الإكراهات والفرص التي كشفت عنها، من أجل التأسيس لميثاق اجتماعي يبني على إدماج فئات عريضة من المجتمع المغربي في دينامية التنمية، من خلال تعميم التغطية الصحية الإجبارية، وتجميع وعقلنة كل البرامج الاجتماعية الموجهة لاستهداف الفئات الهشة، وإقرار التحفيزات الضرورية لإدماج القطاع غير المهيكل.

وموازاة مع ذلك، سيتم التركيز في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي، في نفس الوقت، على دعم العرض وتحفيز الطلب.

وفي هذا الصدد، ومن أجل توفير آليات التمويل التي ستم تعبئتها لضمان توفير الرساميل اللازمة للمقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا

من أجل استئناف أنشطتها، قررت لجنة اليقظة الاقتصادية مراجعة آلية "ضمان أكسجين" وجعلها أكثر مرونة، مع تجويد شروط الحصول على التمويل لاستئناف النشاط، لفائدة المقاولات الصغيرة جدًا (TPE) والمقاولات الصغيرة والمتوسطة (PME)، والمقاولات متوسطة الحجم (ETI). كما سيتم تمديدتها إلى غاية 31 دجنبر 2020 ولن تكون هناك حاجة لأي ضمانات من الآن فصاعدًا.

أما بالنسبة للمقاولات التي تحقق رقم معاملات يفوق 500 مليون درهم، فسيتم إدماجها في آلية ملائمة كفيلة بتمويل انتعاشها. وتنكب على تحديد الآليات والمساطر التطبيقية لهذه الآلية، لجنة مكونة من وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة وبنك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب.

كما تدارست لجنة اليقظة الاقتصادية وضعية المؤسسات والمقاولات العمومية (EEP). وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على إحداث صندوق ضمان خاص يمكن هذه المؤسسات المتضررة من جائحة COVID-19 من الولوج إلى مصادر مالية جديدة واللازمة لتعزيز قدراتها التمويلية الدائمة، وبالتالي ضمان نمو قوي ومستدام لأنشطتها.

وتؤكد هذه التدابير، الالتزام القوي للدولة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، لتعزيز الانتعاش الاقتصادي، ودعم الأبنك من أجل منح تمويلات مهمة لجميع أصناف المقاولات، الخاصة والعمومية، بهدف الحفاظ على مناصب الشغل، وتقليص حجم الديون بين المقاولات واستعادة الثقة.

في المقابل، سيتم العمل على تحفيز الطلب من خلال دعم الاستهلاك والحفاظ على وتيرة مستقرة للاستثمار العمومي، بحيث يمكن أن يمثل هذا الأخير أداة حاسمة للانتعاش الاقتصادي، نظرا لتأثيره المضاعف على النمو الاقتصادي. غير أنه، يجب أن يتم تدبيره بطرق مختلفة عن ما سبق، وذلك لجعل آثاره على الاقتصاد الوطني في

حدودها القصور² والحد من اللجوء إلى الواردات، وما لذلك من تأثير طبيعي على استنزاف الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة.

وهذا ما تم القيام به في إطار الاجتماعات مع مختلف القطاعات الوزارية من أجل إرساء تدبير أمثل للإنفاق العمومي في هذه الفترة الاستثنائية، وتوجيهه نحو الأولويات المرتبطة بتدبير أزمة جائحة كورونا، وتوفير ظروف الإقلاع الاقتصادي لمرحلة ما بعد الأزمة من خلال دعم الشركات الوطنية والمنتوج الوطني والإبقاء على القيمة المضافة محليا.

وتندرج هذه العملية التي قمنا بها لإعادة توجيه الأولويات على مستوى³ النفقات، في إطار التحضير الاستباقي لإعداد مشروع قانون المالية المعدل الذي سننظر له في⁴القرن الثالث.

رابعا: بخصوص إعداد مشروع قانون المالية المعدل

كما سبق وأشرت إلى ذلك، فالمغرب ليس بمنأ⁵ عن تطورات الأزمة الصحية التي تعصف باقتصاديات العالم، بالنظر لارتباط اقتصاده بالتحويلات التي يعرفها العالم. ومن المؤكد أن النمو الاقتصادي لبلادنا سيتأثر بهذه الأزمة وسيتأثر كذلك بتراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي نتيجة لقلة التساقطات وعدم انتظامها. كما أنه من المتوقع أن تتراجع بشكل كبير موارد الخزينة. وبالتالي ينبغي إعادة النظر في الفرضيات التي تم على أساسها إعداد قانون المالية لسنة 2020 وإعداد مشروع قانون مالية مُعدّل.

وقد شرعنا في إعداد هذا المشروع من خلال:

- تحيين الفرضيات التي تم اعتمادها لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020 والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية؛

- وضع توقعات جديدة أخذنا بعين الاعتبار تأثير الأزمة على عجز الميزانية وميزان الأداءات والدين؛
- وضع خطة عمل متعددة السنوات لإنعاش النشاط الاقتصادي.

وبالموازاة مع ذلك نحن بصدد دراسة مجموعة من السيناريوهات لنكون مستعدين لجميع الاحتمالات. وبالتأكيد، فإن كل سيناريو سيكون له آثار مختلفة على مؤشرات النشاط والمؤشرات الماكرو اقتصادية ارتباطا من جهة بسرعة استئناف القطاعات الاقتصادية لنشاطها والتي يمكن أن تتم وفق آفاق زمنية مختلفة، ومن جهة أخرى [?] بمسار تطور كل قطاع مقارنة بالآخر.

وبطبيعة الحال، فإن اعتماد أي سيناريو يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير المناسبة والمستدامة، وهو ما نحرص عليه في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية من خلال الاستماع لجميع الفاعلين الاقتصاديين، ووضع الأدوات اللازمة لتمكين المقاولات من تجاوز هذا الوضع غير المسبوق، في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي التي ننكب على وضع اللمسات الأخيرة لبلورتها، والتي سيكون مشروع قانون المالية المعدل مناسبة لتقديم خطوطها العريضة.

السيدات والسادة

لقد حرصنا منذ بداية هذه الأزمة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير، في إطار لجنة اليقظة وبمعية كل الشركاء، للتخفيف من آثارها على المقاولات والمواطنات والمواطنين المغاربة الذين تضرروا بفعل الجائحة، مستنيرين في ذلك بالتوجيهات السديدة لجلالة الملك حفظه الله.

كما أننا حريصون على أن نجعل من خطة إنعاش الاقتصاد الوطني ميثاقاً للإنعاش الاقتصادي والشغل، مبنياً على طموح مشترك ومتقاسم بين كل الأطراف المعنية (الدولة والمقاولات والقطاع البنكي والشركاء الاجتماعيين،...)، وذلك وفق التزامات محددة بشكل واضح ومبنية على آليات ناجعة للتتبع والتقييم.

ومن المنتظر أن تمكن هذه الخطة، التي نصبو لأن تكون حلقة الوصل مع النموذج التنموي الجديد الذي يوجد طور الإعداد، من وضع أسس اقتصاد قوي ومدمج، سيفتح لبلادنا آفاق جديدة ستقوي توقعها في عالم ما بعد أزمة كورونا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

أشكر لكم حسن اهتمامكم والسلام عليكم ورحمة الله.